

# المجتمع المدني في الوطن العربي بين الواقع والأمل من منظور محمد عابد الجابري

## Civil society in the Arab world between reality and hopes from Mohamed Abed Al-Djabri

Djabri

\* محمد بوداني<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة - الجزائر، mohamed.boudani@univ-dbkm.dz

تاريخ القبول: 24/01/2025 تاريخ النشر: 03/11/2024

### ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز وتحليل رؤية المفكر المغربي محمد عابد الجابري (1935-2010) لواقع المجتمع المدني في الوطن العربي في ظل الأنظمة السياسية السائدة وما تميز به. وكيفية التأسيس لمجتمع مدني حقيقي. وهذا من خلال محاولة مناقشة هذه الإشكالية: هل يمكن الحديث عن مجتمع مدني في المجتمعات العربية التي لم تعرف التطور الذي شهدته المجتمع الأوروبي في القرنين الثامن والتاسع عشر. وهو التطور الذي حدث في ميادين التجارة والصناعة والعلم وسيما في الاجتماع ولسياسة؟ أو بتعبير محمد عابد الجابري هل يمكن الحديث عن مجتمع مدني في المجتمع العربي الذي لا يزال يحتفظ بالقبيلة كمكون أساسي فيه؟

وقد توصلت الدراسة إلى أن مفهوم مجتمع مدني عربي لم يتبلور بعد، إذ من الخطأ الاعتقاد أن وجود المجتمع المدني يقتضي الاكتفاء بالطلابية به. بل تكوينه يحتاج إلى تمايز عوامل عديدة تكون انعكاساً لواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والثقافي للمجتمع الذي توجد فيه وت تكون. ومن هنا لا يمكن الحديث عن استنساخ فكرة المجتمع المدني على النمط الغربي وامكانية تطبيقه دون توفر مقوماته في البلدان العربية، فرضية غير قابلة للتحقيق.

**كلمات مفتاحية:** المجتمع المدني؛ الوطن العربي؛ محمد عابد الجابري؛ الديموقراطية؛ القبيلة.

### Abstract:

This research paper aims to highlight and analyze the vision of the thinker Mohamed Abed Al-Djabri of the reality of civil society in the Arab world in light of the prevailing political systems and their characteristics. And how to establish a real civil society.

This study concluded that the concept of an Arab civil society has not yet crystallized. Because the formation of civil society needs the combination of many factors that reflect the political, economic, social, and cultural reality of the society in which it exists and is formed. So, it is not possible to talk about replicating the idea of civil society in the Western style and the possibility of applying it without the availability of its components in Arab countries.

**Keywords :**Civil society; Arab world; Mohamed Abed al-Djabri; democracy; tribe.

\* محمد بوداني

## مقدمة:

من المصطلحات التي صارت تداول كثيرا على الألسنة في السنوات الأخيرة مصطلح المجتمع المدني، إذ أصبح مطلبا اجتماعيا تنادي به كافة القوى والتيارات السياسية، سواء كانت معارضة للحكم وحتى مشاركة فيه. كما صار عنوانا للكثير من الندوات أو الحوارات التي تعقد هنا وهناك. ولكن على الرغم من هذا الانتشار والذيع لمفهوم هذا المصطلح في أوساط المجتمعات العربية إلا أن هذا، لا ينفي الغموض والإبهام الذي يشوب الحديث عنه عند الكثير من الكتاب والباحثين. و لعل السبب الرئيسي يعود إلى كونه مفهوم دخيل على تراث الفكر السياسي في المجتمع العربي الإسلامي. فلم يبرز كمفهوم في الخطاب السياسي العربي إلا في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

وإذا كان مفهوم المجتمع المدني ولد وترعرع في ظل ظروف الصراع السياسي والاجتماعي الذي عرفته المجتمعات الأوروبية منذ القرن السابع عشر، فإنه من الطبيعي أن يأخذ سمات البيئة التي وجد فيها وهذا ما يجعله يختلف في مميزاته عن أي بيئة أخرى ينقل إليها. و هو ما ينطبق على المجتمعات العربية الإسلامية، إذ أن واقع هذه المجتمعات العربية لا زال مرتبطا بمعطيات الماضي بكل أشكاله التقليدية، هذه الأشكال التقليدية تحاول المجتمعات العربية والإسلامية اليوم التكيف والتفاعل معها من خلال إعادة تجديد أنظمة الحكم وعلاقتها بواقع هذه المجتمعات، ولكن ما هو ملاحظ أن هذه الأساليب والأشكال في الغالب تختلف عن الأسلوب والشكل عن أنظمة الحكم التي يتطلبها تفعيل المجتمع المدني الذي يعد انعكاسا لواقع التقدم والتحضر وأحد أسس قيام الأنظمة الديمقراطية.

وفي هذا الإطار تندرج هذه الورقة البحثية التي نحاول من خلالها إبراز وتحليل رؤية المفكر المغربي محمد عابد الجابري (1935-2010) لواقع المجتمع المدني في الوطن العربي في ظل الأنظمة السياسية السائدة وما تتميز به. وكيفية التأسيس لمجتمع مدني حقيقي مع الإشارة إلى أن البحث في مفهوم هذا المجتمع يختلف من قطر عربي لأخر. ذلك أن تفاوت التطور واختلاف التجارب في العالم العربي تقضي أن ننظر إليه من زوايا متعددة. وهذا من خلال محاولة مناقشة هذه الإشكالية: هل يمكن الحديث عن مجتمع مدني في المجتمعات العربية التي لم تعرف التطور الذي شهد المجتمع الأوروبي في القرنين الثامن والتاسع عشر، وهو التطور الذي حدث في ميادين التجارة والصناعة والعلم سيما في الاجتماع والسياسة؟ أو بعبير أدق وبلغة المفكر المغربي محمد عابد الجابري هل يمكن الحديث عن مجتمع مدني في المجتمع العربي الذي لا يزال يحتفظ بالقبيلة كمكون أساسي فيه؟

من أجل تحليل ومناقشة موقف محمد عابد الجابري من هذا التساؤل ارتأينا التطرق إلى هذه النقاط للوصول إلى ما نرمي إليه:

- 1- تحديد معنى مصطلح المجتمع المدني في اللغة العربية مقارنة باللغات الأوروبية.
- 2- مفهوم المجتمع المدني بين الفكر الغربي والعربي.
- 3- المجتمع المدني كما هو بالفعل في واقع الحياة العربية كما يشرحه محمد عابد الجابري.

4- المجتمع المدني كما تريده النخبة العربية المعاصرة.

ثم الانتهاء بخاتمة تتضمن حوصلة لما تم تناوله وأهم نتائج الدراسة.

1. تحديد معنى مصطلح المجتمع المدني في اللغة العربية مقارنة باللغات الأوروبية.

إن الحديث عن المدلول اللغوي لعبارة المجتمع المدني، وإمكانية تحديد معناها في اللغة العربية بالمقارنة مع ما تحدده في اللغات الأجنبية أو الأوروبية بوجه خاص، يجرنا إلى محاولة تحديد معنى اللفظين اللذين يتكون منهما أي المجتمع من جهة والمدني من جهة ثانية.

المجتمع في اللغة العربية هو لفظ مشتق من الفعل جَمَعْ، وهو عكس كلمة فرق، كما أنه مشتق على وزن مفتعل، وتعني مكان الاجتماع، ويسمى العلم الذي يعني بدراسة المجتمع من جميع نواحيه بعلم الاجتماع<sup>1</sup>، وفي معجم المعاني الجامع لمحمد أبو الفضل إبراهيم بن إسماعيل الزمخشري المجتمع هو عبارة عن فئة من الناس تشكل مجموعة تعتمد على بعضها البعض، يعيشون مع بعضهم، وترتبطهم روابط ومصالح مشتركة وتحكمهم عادات وتقاليد وقوانين واحدة<sup>2</sup>.

ما يلاحظ هنا أن لفظ المجتمع ورد في اللغة العربية على شاكتين: بمعنى مكان الاجتماع أي حدث من دون زمان وهو بهذا لا يؤدي معنى اللفظ الأجنبي الذي نترجمه به (Society) والذي يعني عدداً من الأفراد يشكلون مجموعة أو جماعة بفعل رابطة ما تجمع بعضهم إلى البعض وهو المعنى الذي يوافق ما جاء في معجم المعاني الجامع.

أما لفظ مدني حسب ما جاء في المعجم السابق فهو اسم منسوب إلى مدينة خاص بالمواطين أو بمجموع المواطنين، عكس عسكري<sup>3</sup>. وهذا معناه أن لفظ مدني يحيل في اللغة العربية إلى المدينة أو الحاضرة.

وبهذا فالمجتمع المدني (Civil Society) هو ذلك المجتمع الذي تكونت مؤسساته ومنظماته بشكل مستقل عن سلطة الدولة حيث يجمع فيما بينها رابطة اختيارية طوعية<sup>4</sup>، كما أنه يقوم على العمل الاجتماعي لتحقيق المصالح المشتركة، كالأنهزة، والجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، والنقابات، ومنظمات حقوق الإنسان، وغيرها، وقد ظهر هذا المصطلح في خضم الحركات غير الحكومية المعارضة للنظم الاستبدادية في المناقشات السياسية والاقتصادية، ويتمتع المجتمع المدني بالسلطة الكافية للتأثير على صانعي السياسات، ويمكن اعتباره القطاع الثالث في المجتمع إلى جانب الحكومة والأعمال التجارية، كما تدعم الأمم المتحدة المجتمعات المدنية لأنها تدافع عن

<sup>1</sup> حسن عبد الرازق منصور، بناء الإنسان، ط2، أمواج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 187.

<sup>2</sup> محمد أبو الفضل إبراهيم بن إسماعيل الزمخشري، معجم المعاني الجامع، www.almaany.com، اطلع عليه بتاريخ 03/09/2024.

<sup>3</sup> محمد أبو الفضل إبراهيم بن إسماعيل الزمخشري، المرجع نفسه ، اطلع عليه بتاريخ 03/09/2024.

<sup>4</sup> محمد أبو الفضل إبراهيم بن إسماعيل الزمخشري، المرجع نفسه ، اطلع عليه بتاريخ 03/09/2024.

الشعارات العليا للمنظمة<sup>5</sup>. هذا وبعد هذا المصطلح عالمياً خاصة بعد ظهور حركات الديمقراطية الحديثة، إذ تعمل على تنشيط الحياة السياسية وإيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية، ويعكس عدداً من المفاهيم والأفكار في العصر الحديث أهمها التعددية والمنفعة الاجتماعية، والتي تُعدّ ضرورية لتحسين الظروف في العالم والتغلب على ما يحول دون تحقيقها، كالتعصب، وتهديدات حرية العمل والاعتقاد... الخ. ولو أن هذا الأمر صعب المنال إلى حد ما، ولكن اتصال الأفراد ببعضهم البعض بدءاً بالأسرة وانتهاءً بالدولة من خلال شبكة من القيم والأخلاق يترك انطباعاً إيجابياً حول قدرة الأفراد على التغيير من خلال المشاركة في الحياة الخاصة وال العامة.

أما محمد عابد الجابري فيرى في كتابه في نقد الحاجة إلى الإصلاح: أن عبارة المجتمع المدني في اللغة العربية تأخذ معناها من مقابلها الذي هو المجتمع البدوي وبما أن القبيلة هي المكون الأساسي في البايدية العربية فإن المجتمع المدني سيصبح المقابل المختلف إلى حد التضاد للمجتمع القبلي<sup>6</sup>. في حين أن كلمة المدني في اللفظ الأجنبي حسبه جاءت لتكون في مقابل ثلاثة أضداد.

- مقابل التوحش (شعوب بدائية متوحشة مقابل شعوب متحضرة).
- مقابل الانتماء إلى الدين (التعاليم الدينية مقابل القوانين المدنية).
- مقابل الانتماء إلى الجيش (مدني مقابل عسكري)<sup>7</sup>.

وهكذا فعبارة المجتمع المدني في الفكر الأوروبي هو المجتمع المتحضر، لا سلطة فيه للكنيسة أو العسكرية<sup>8</sup>. هذا يعني أن الفرق كبير بين مدلول عبارة المجتمع المدني في اللغة العربية وبين مفهومها في الفكر الأوروبي.

ثم أن مفهوم المجتمع المدني ظهر في أوروبا ليعبر عن التطور الذي عرفته أوروبا في العصر الحديث، فكما هو معروف أنه في مطلع القرن السابع عشر دخلت أوروبا عصر التنوير المعروف بعصر النهضة، هذا العصر الذي شهد تغيرات أبرزها الانتقال من اقتصاد الإقطاع الزراعي إلى الصناعة والتجارة. وارتباط الثورة الصناعية وارتفاع الآلة بحركة هجرة السكان من الريف إلى المدينة وانتقال العامل من المنزل أو الورشة الصغيرة إلى المصانع الكبيرة الذي يضم أعداداً كبيرة من العمال، وانقسام المجتمع الأوروبي آنذاك إلى طبقتين إحداهما تعمل لدى الأخرى التي تملك رأس المال. وهنا بدأ التعارض يتضح بين مصالح العمال وأصحاب المصانع. زيادة على هذا ارتبط هذا الوضع الجديد بظهور حق الملكية الخاصة الأمر الذي انجر

<sup>5</sup> GSDRC, What is Civil Society, its Role and Value in 2018 ?, [www.gsdrc.org](http://www.gsdrc.org), consulté le 05 /09/2024

<sup>6</sup> الجابري محمد عابد، (2001)، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 172.

<sup>7</sup> الجابري محمد عابد، المصدر نفسه، ص 172.

<sup>8</sup> المصدر نفسه ، ص 172.

عنه تأسيس نقابات واتحادات ومنظما للدفاع عن الحقوق والمصالح الخاصة والمشتركة. وأصبحت هذه الروابط تحظى بولاء وانتماء عدد كبير من الأفراد بغض النظر عما يوجد بينهم من اختلافات في الروابط الطبيعية كالقرابة، والدين، والجنس، واللون، والطائفة... الخ<sup>9</sup>. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: بأي معنى يمكن الحديث إذن عن المجتمع المدني في البلدان العربية والتي تميز بكونها بلدان لم يتم فيها التحول بعد إلى المجتمع الصناعي التجاري كما هو الحال في أوروبا، فهي مجتمعات لا زالت القبيلة والطائفة تقوم فيها بدور كبير بل وحاصل في كثير من الأحيان.

## 2. مفهوم المجتمع المدني بين الفكر الغربي والعربي.

لا بد من الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المدني غربي النشأة، أسهمت في صياغته مدارس فكرية متعددة صاحبت الحضارة الغربية. ولم يكن ذا مضمون واحد، إذ كان في كل مرة شيئاً مختلفاً من حيث التعبيرات والاستخدامات. فقد ارتبطت أولى الدعوات للمجتمع المدني بمجموعة الأفكار والنظريات السياسية التي مهدت لمجموعة الثورات التي اجتاحت أوروبا، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، ضد الحكم المطلق المبني على الحق الإلهي المدعم من قبل الكنيسة لملوك أوروبا. فكان أول استخدام للمفهوم على يد الفيلسوفين الإنجليزيين توماس هوبز (Thomas Hobbes) (1679-1588)، وجون لوك (John Locke) (1632-1704). بحيث وجد هذان الفيلسوفان في المجتمع المدني وسيلة ينتجها التعاقد وتضمنها السياسة بيد أفراد اجتمعوا لتحصيل غاية مقصودة. إلا أن الفارق بينهما هو أن هوبز كان يرى أنه لا وجود لتمايز مؤسسي بين الدولة وهذا المجتمع، على العكس من جون لوك الذي ميز المجتمع المدني عن الدولة، دون أن يلغى تماماً الروابط التي تجمع بينهما<sup>10</sup>. ثم أخذ المفهوم أبعاداً أخرى وتعاقب على دراسته ونقده واستقصاء أبعاده المختلفة عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع والساسة الغربيين مثل الفرنسي جان جاك روسو (1712-1778) وفريديريك هيغل (1781-1831) وغيرهم.

إن الدراسة المقارنة للاستخدامات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني، من قبل العلماء والمفكرين الغربيين، خلال تلك المرحلة التاريخية، توضح لنا التطور في استخدام المفهوم. فنجد أن فلاسفة العقد الاجتماعي تعاملوا مع العلاقات التعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات أنساث المجتمع وهي التي تحافظ على استقراره، فيما تطور المفهوم على يد فريديريك هيغل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد، وبين الدولة باعتبارها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في إطار شبكة من العلاقات السابقة. مع الإشارة إلى أن هيغل

<sup>9</sup> ناهد عز الدين، المجتمع المدني ، سلسلة موسوعة الشباب السياسي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، ص 3

<sup>10</sup> للتفصيل ينظر: جون ارنبرغ، (2007)، المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق، ص 167 - 168

أكَدَ أن المجتمع المدني لا يَقُومُ إِلَّا بِعِرْبِ الدُّولَةِ الْقَادِرَةِ عَلَى حلِّ إِسْكَالِيَّاتِ الدَّاخِلِيَّةِ وَتَأْمِينِ اسْتِمْرَارِهِ وَتَطْوِيرِهِ بِصُورَةِ نَمَطِيَّةٍ. لَذِكَّرَ يَجِبُ أَن يَخْضُعَ إِلَى سُلْطَةِ الدُّولَةِ<sup>11</sup>. فَالعَلَاقَةُ بَيْنَ الدُّولَةِ وَالْمَجَمُوعَ المَدِينِيِّ بِحَسْبِ هِيَغْلَ، تَعْتَمِدُ عَلَى نَوْعٍ مِّنِ التَّبَابِينِ وَالاعْتِمَادِ الْمُتَبَادِلِ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ اسْتِقْلَالِ هَذَا الْأَخِيرِ عَنِ الدُّولَةِ، إِلَّا أَنَّهُ يَفْتَرِضُ حَدُودًا مُعِينَةً لِهَذَا الْاسْتِقْلَالِ مِنْ جَانِبِ الدُّولَةِ. إِنْ حَاجَةَ هَذَا الْمَجَمُوعَ إِلَى الدُّولَةِ هِيَ أَكْثَرُ مِنْ مَنْطِقَيْهِ، إِنَّهَا حَاجَةٌ وَاقِعِيَّةٌ وَحَتَّى أَخْلَاقِيَّةٌ، فَهَذَا النَّوْعُ مِنِ الْمَجَمُوعِ لَا يَمْكُنُهُ أَنْ يَصْبُرَ مَجَالًا أَخْلَاقِيًّا وَيَظْلِمَ مَدِينَيَا إِلَّا إِذَا تَمَّ تَنْظِيمُهُ سِيَاسِيًّا وَأَخْضَعَ لِلْإِشْرَافِ الْأَعْلَى لِلْدُّولَةِ وَهِيَمِنَتِها. إِذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ وَفَقَ تَصُورُ هِيَغْلَ أَنْ يَوْجُدَ مِنْ دُونِ الدُّولَةِ<sup>12</sup>.

ثُمَّ أَخْذَ الْمَفْهُومَ شَكَلَهُ النَّهَائِيِّ، إِذَا يَتَفَقَّ أَغْلُبُ الْمُفَكِّرِينَ فِيمَا بَعْدِهِ عَلَى أَنَّ الْمَجَمُوعَ المَدِينِيِّ هُوَ تَلْكَ الْهَيَّاتُ الاجْتِمَاعِيَّةُ الْوَسِيَطَةُ. وَالْمُؤَسَّسَاتُ الْمُسْتَقْلَةُ عَنِ السُّلْطَةِ السِّيَاسِيَّةِ الَّتِي تَسْتَطِعُ أَنْ تَنْظِمَ شَوْؤُنَّهَا الْخَاصَّةَ وَتَدِيرُهَا بِمَعْزِلٍ عَنِ السُّلْطَةِ الدُّولَةِ<sup>13</sup>.

وَلَكِنْ رَغْمَ هَذِهِ الْجَذُورِ التَّارِيَخِيَّةِ لِلْمَفْهُومِ إِلَّا أَنْ اسْتِخْدَامَهُ يَشَكَّلُ مَكْثُوفًا فِي أَدِبِيَّاتِ السِّيَاسَةِ الْمَقارَنَةِ ارْتِبَطَ بِعَقْدِيِّ الثَّمَانِينِيَّاتِ وَالْتَّسْعِينِيَّاتِ مِنِ الْقَرْنِ الْعَشِرِينَ، أَيْنَ احْتَضَنَ مَفْهُومَ الْمَجَمُوعِ المَدِينِيِّ مِنْ قَبْلِ الْمُفَكِّرِينَ وَالْمَجَمُوعَاتِ السِّيَاسِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ وَرَفْعَ شَعَارِ الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ وَالْحَقُوقِ الْمَدِينِيَّةِ، وَلَقَدْ تَعَالَمَ هُؤُلَاءِ مَعَ الْفَكَرَةِ وَفَقَ مَفَاهِيمِهِمْ وَتَفْسِيرَاتِهِمُ الْمُخْتَلِفَةِ وَاسْتَثْمَرُوهَا بِمَا يَتَفَقَّ مَعَ أَفْكَارِهِمْ وَمَعْقَدَاتِهِمْ وَمَصَالِحِهِمْ وَخَرَجُوا مِنْهَا حَسْبًا يَرْغُبُونَ وَيَرِيدُونَ. فَفَسَرَ هَذَا الْمَفْهُومُ بِالْعَلَاقَةِ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ بِدَأَ بِالْتَّعْدِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ وَحَقُوقِ الْإِنْسَانِ وَالْخَدْمَةِ الْعَامَّةِ وَالْمَوَاطِنَةِ الْفَعَالَةِ وَتَجْزِئَةِ السُّلْطَةِ وَالْمَشَارِكَةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسَيَّةِ.

وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ مَفْهُومَ هَذَا الْمَجَمُوعِ اتَّخَذَ عَبْرَ مَسَارِ تَطْوِيرِهِ دَلَالَاتٍ مُخْتَلِفَةً وَصُورًا وَمَعَانِي لَيْسَ وَاحِدَةً وَفَقَ الْمَنْظُورُ الْفَلَسْفِيُّ وَالْفَكَرِيُّ وَالْعَقَائِدِيُّ وَالذَّاتِيُّ الَّذِي عَوْمَلَ بِهِ، وَفَسَرَ عَلَى أَسَاسِهِ<sup>14</sup>. بِالْطَّرِيقَةِ نَفْسَهَا تَعَالَمَ الْمُفَكِّرُونَ الْعَرَبُ مَعَ الْمَفْهُومِ فَقَدْ عَرَفَ مُحَمَّدُ عَابِدُ الْجَابِرِيِّ (1935-2010) هَذَا الْمَجَمُوعَ عَلَى أَنَّهُ: الْمَجَمُوعُ الَّذِي تَنْتَظِمُ فِيهِ الْعَلَاقَاتُ بَيْنَ أَفْرَادِهِ عَلَى أَسَاسِ الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ<sup>15</sup> فِي حِينَ يَعْرَفُهُ مُحَمَّدُ عَابِدُ الْفَضِيلِ (1944-2020) عَلَى أَنَّهُ مَجْمُوعَةُ الْمُؤَسَّسَاتِ وَالْفَعَالِيَّاتِ وَالْأَنْشِطَةِ الَّتِي تَحْتَلُ مَرْكَزاً

<sup>11</sup> عبد الوهاب حميد رشيد، (2003)، التَّحْوِلُ الْدِيمُقْرَاطِيُّ وَالْمَجَمُوعُ المَدِينِيُّ، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ص 73 .

<sup>12</sup> سربست نبي، (2006)، المجتمع المدني السيرة الفلسفية للمفهوم، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، ص 195 .

<sup>13</sup> المرجع نفسه، ص 101 .

<sup>14</sup> عبد الوهاب حميد رشيد، المراجع السابق، ص 88 .

<sup>15</sup> الجابري محمد عابد، (2000)، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 184 .

وسيطاً بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية وبين الدولة<sup>16</sup> وفي الاتجاه نفسه يذهب المفكر الاجتماعي المصري سعد الدين إبراهيم (1938-2023) من خلال تعريفه له؛ على أنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة الإسلامية للتنوع والخلاف. ويحدد سعد الدين إبراهيم هذه التنظيمات بأنها كل ما هو غير حكومي، وكل ما هو غير عائلي وراثي وتشمل هذه التنظيمات كلاً من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات<sup>17</sup> إن هذا التعريف ينطوي على ثلاثة مقومات أو أركان محورية:

أولها الفعل الإرادي، وثانيها التنظيم الجماعي، وثالثها الركن الأخلاقي أو السلوكى. مما يعني أن هذا المجتمع يتكون بالإرادة الحرة لأفراده وهو غير الجماعة القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، حيث لا دخل للفرد في عضوية هذه المنظمات، لكونها مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث. وهو غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على أرضها. فهو تنظيم جماعي يضم أفراداً اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم. وهو مجتمع العضوية: أحزاب، نقابات، اتحادات، غرف تجارة صناعية وتجارية، تعاونيات، جمعيات وروابط<sup>18</sup>.

وهكذا نرى أن هذا التعريف لمفهوم المجتمع المدني يستبعد المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة. كما يستبعد منه المؤسسات الحكومية ويبقى في نطاق هذا المجتمع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.

إذن بحسب التعريفات السابقة فإن هذا المجتمع يمثل ذلك النمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة. وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائل تعبير وعارضه بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة . فهو إذن مجمل البني والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة. إنه هامش يضيق ويتسع حسب السياق ينتج فيه الفرد ذاته وتضامنته ومقدراته وإندماجه فثمة دائماً هامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي. إن هذه الهامش هي التي يتمثل أهمها في عناصر المجتمع المدني كالطوعية

<sup>16</sup> فللا عن الصبيحي أحمد شكر، مشكلات المجتمع المدني ومستقبله في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998 ، ص.28.

<sup>17</sup> عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سابق، ص 90

<sup>18</sup> المرجع نفسه، ص.91

والامتدادات التي تقع خارج الحدود والاستقلالية خصوصاً المالية منها<sup>19</sup>. وأيًّا كان الرأي الخاص بهذه التصورات المختلفة لهذا المجتمع إلا أن هناك عدداً من العناصر يتفق علهاً أغلب الذين استخدموها هذا المفهوم. وفي هذا الموضوع هناك من يميز بين الثابت والتحول في تحديد سمات وعناصر المجتمع المدني، تتمثل العناصر الثابتة فيما يلي:

- تقوم العضوية في المجتمع المدني على الطوعية وليس على القهر.

يشمل هذا النوع من المجتمع العديد من المكونات من بينها، المؤسسات الإنتاجية، الطبقات الاجتماعية، المؤسسات الدينية والتعليمية، الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، الأحزاب السياسية، وعوائد سياسية مختلفة.

- تتميز مؤسسات هذا المجتمع بالاستقلالية عن الدولة إدارة وتنظيمها فالاصل في العلاقة بين المجتمع والدولة لا تتدخل الدولة في نشاط المجتمع المدني، أي لا تكون مؤسسات هذا المجتمع مختربة من قبل الدولة.

- الدولة أو المجتمع السياسي لازمان لاستقرار هذا المجتمع وتمتعه بوحدته وأدائه لوظائفه. وهنا لابد من أن تكون دولة غير مطلقة السلطة تخضع في أداء مهامها لقواعد عقلانية، سواء وضع هذه القواعد برلمان تنتخبه أغلبية المواطنين، أو تولدت عبر تطور تاريخي طويل، وأشرف على تطبيقها طبقة من الإداريين ذوي المعرفة والخبرة<sup>20</sup>

أما العناصر المتحولة فهي تلك التي تتغير حسب التطور الزمني، وتغير الأوضاع السياسية، والاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما أن مؤسسات المجتمع المدني تجد نفسها في حالات تاريخية تخضع لظروف خارجية قاهرة، مثل ظروف الاحتلال الأجنبي<sup>21</sup>.

### 3. المجتمع المدني كما هو بالفعل في واقع الحياة العربية:

على الرغم من اتفاق جل الباحثين حول المفاهيم والعناصر السابقة للمجتمع المدني إلا أنهما اختلفوا في مسألة مدى ملاءمة المفاهيم الغربية المطروحة لتحديد المفهوم لواقع العربي. ذلك أن الحديث عن المجتمع المدني في البلدان العربية هو حديث عن مرحلة تطورية لم تصل إلى مرحلة النضوج والاكتمال بعد، ولم نتعامل مع أدواتها ومعطياتها المعرفية – العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والصناعية- بصورة إيجابية. إذ أنه على الرغم من كل ما يظهر أمامنا من مظاهر العصر الحديث،

<sup>19</sup> المنصف وناس، (1996)، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 195.

<sup>20</sup> العلوي سعيد بن سعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص 646

<sup>21</sup> الحبيب الجناحي و سيف الدين عبد الفتاح، (2003)، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دار الفكر، دمشق، ص 25.

أو الحداثة في العديد من البلدان العربية، إلا أن ذلك لا يمثل سوى شكل ظاهري في الغالب لمجتمع تابع ما زال لم يتبلور بعد، تتعدد وتختلط فيه الأنماط الاجتماعية كلها، يتبع لأنماط التقليدية إمكانية السيطرة في كثير من البلدان. يتجلّى ذلك في بنية العواصم والمدن العربية، التي يفترض أن تكون الحامل الأساسي والأول لفهم هذا المجتمع وبولورته في المجتمع العربي، فهي بنية – مدن عربية – متربّفة أو هي ريفية أصلًا، فضلاً عن تكوينها من وحدات أحياه ذات تجمعات بشرية تتمحور حول خلفيات اجتماعية أو مناطقية أو طائفية، محكومة بهذا الشكل أو ذاك بالمنظومة العربية الإسلامية التي تشكل المرجعية المباشرة والفورية لمعظم الفئات الاجتماعية أفراداً أو جماعات سواء في الريف أو المدينة المتربّفة. هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك تصادم بين تلك المنظومة الثقافية وفكرة الأسقف المفتوحة للحربيات والحقوق في إطار التكوينات الاجتماعية ذات الصلة بفكرة المجتمع المدني ومفهومه في الغرب<sup>22</sup>.

هذا يعني أن نشوء مؤسسات هذا المجتمع في البلدان الأوروبية تطلب القطيعة مع الأطر القديمة الإقطاع والكنيسة، إلا أن ما حدث في البلدان العربية هو أن نشوء مؤسسات المجتمع المدني لم تؤد إلى إلغاء الأطر التقليدية القديمة بل إنه قد يحدث أن تزامن تلك الأطر الاجتماعية العربية وتعيش بعضها مع بعض مع قيام الحزب والنقاوة دون أن يكونا بديلاً منها. إن عدم الأخذ بهذا المسار، المتعددة تضاريسه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في فهم الواقع العربي، قد ينتج منه انفصال خطير بين المجتمع المدني كما تتصوره وتريده النخبة العربية العصرية، والمجتمع المدني كما هو بصدّ الظهور بالفعل في واقع الحياة العربية<sup>23</sup>، وإذا كان من الجائز أو من الطبيعي أن يختلف الباحثون حول تعريف المجتمع المدني فإن هناك واقعة أساسية يجب أن لا تكون موضع اختلاف، وهي إن هذا المجتمع هو أولاً وقبل كل شيء، مجتمع المدن، وأن مؤسّساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في إذن مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها. وذلك على النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع البدوي – القروي- التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتمياً إليها، مندمجاً فيها ولا يستطيع الانسحاب فهو لا يملك الحرية للخروج من القبيلة والطائفة التي ولد بها... الخ. إذن فالباحث في حضور أو غياب مؤسسات المجتمع المدني في بلد من البلدان لا بد من أن ينطلق من النظر في وضعية المدينة في ذلك البلد، هل هي التي تهيمن على المجتمع باقتصادها ومؤسساتها وتقاليدها وتراثها أم أن المجتمع البدوي – القروي- هو السائد بمؤسساته وتقاليده وسلوكياتها وقيمه وفكرة. فيما يخص البلدان العربية كان الأمر ولم يزل واضحاً لا يحتاج إلى بيان: كانت البدوية والأرياف وما زالت هي المسيطرة والمهيمنة بمؤسساتها وسلوكياتها وتقاليدها

<sup>22</sup> متrok الفاخ، (2002)، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص.11.

<sup>23</sup> الجابري محمد عابد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 189.

وعقليتها، فضلاً عن هيمتها الديمغرافية، ليس في الجبال والسهول والصحراء والقرى والأرياف فحسب بل وحتى في المدن نفسها التي تكون الأغلبية الساحقة من سكانها من الوافدين عليها ضمن موجات متواصلة من الهجرة من الباادية إلى المدينة<sup>24</sup>.

هنا يطرح مفهوم المجتمع المدني في سياق الواقع الراهن للمجتمعات العربية مسألة ما يسمى بالمنظمات الأهلية التي تتشكل من كل التنظيمات ذات الطابع التقليدي مثل الجمعيات الدينية التي تشكل الغالبية بين تنظيمات المجتمع الأهلي والجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية أو الأقليات، وبين التنظيمات الخاصة بالأوقاف العائشة، وقد بدأ عددها يتزايد مع نهاية التسعينيات القرن العشرين مثل مؤسسة الأمير عبد القادر، والشيخ زايد... الخ.

هناك جدلاً قوياً بين الباحثين العرب يثار حول العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والتنظيمات التي تشكل كل واحد منها وأيًّها يقترب أكثر من الواقع العربي. في بينما يدافع البعض عن أطروحة التطابق بين المفهومين، وبالتالي مدلولاتهما في المجتمعات العربية، آخذاً في اعتباره المنظمات التقليدية والحديثة في تحديده لمفهوم المجتمع المدني، بكونه مجموعة مؤشرات وعناصر متراقبة ومتبلورة في علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ناجمة عن تفاعل قوى وتكوينات المجتمع التي تقوم إما على أساس موروثة كمعايير القرابة الأسرية، العشيرة، القبيلة أو على معايير الأصل والعرق أي السلالة والعنصر أو معايير دينية كالمذهب، الطائفة، الطريقة أو أساس انجازية وفق معايير القدرات والمهارات والتعليم والدخل والإنتاج. أما أهم مؤشرات اعتبار هذه القوى من مقومات المجتمع المدني، وفق هذا التعريف، فهو درجة وعي أعضائها ووضوح الأهداف والأساليب المستخدمة لبلورتها، زيادة عن التجانس والتضامن الداخلي وتبني الوسائل السلمية لحل الصراعات والتناقضات. وأن عملية بناء هذا المجتمع ترتبط بخصوصيات بنائه السياسية والاجتماعية والثقافية<sup>25</sup>.

وفي المقابل نجد أن فريقاً آخر يرفض ذلك الطرح ويحاول أن يميز بين المفهومين، المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، كونهما يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي، لكن دون استبعاد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزء من المجتمع المدني في سياق الوضع العربي الراهن، فهذا الأخير وفق هذا التوصيف لا يعني كل أفراد المجتمع من العناصر المدنية، بل ينحصر فقط في العناصر الوعائية الفعالة المنظمة من المواطنين. وينقسم إلى جزأين: الأول المجتمع المدني المهني بما يضم من روابط ومنظماً لا تتعامل مع السياسة مباشرة، وتشكل الجزء الأكثـر التصاقاً مع مفهوم ووظائف المجتمع المدني. والثاني المجتمع المدني السياسي الذي ينحصر في المنظمات السياسية الهدافـة إلى كسب السيطرة على الحكومة أو

<sup>24</sup> الجابري محمد عابد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 189.

<sup>25</sup> عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص 90.

المشاركة فيها أو ممارسة دور المعارضة. ولا تدخل في منظمات المجتمع المدني، تلك التي تقوم العضوية فيها وفق أسس تقليدية عمودية مثل العشيرة، القبيلة، الطائفة، المذهب، والمنظمة الدينية. رغم أن هذا لا يعني إهمالها أو محاربتها، طالما تشكل الأغلبية في المجتمعات التقليدية، بل الاعتراف بها ورعايتها ونشر القيم والأفكار والممارسات الحضارية بينها على طريق تحييدها وتطويرها لتحول تدريجياً من منظمات غير قابلة للقيم والأفكار الحضارية إلى مرحبة بها أو متعاشة ومتكيفة معها على الأقل.<sup>26</sup>

وفقاً لما سبق يمكن القول أن النظر إلى المجتمع المدني باعتباره تلك التنظيمات الاجتماعية التطوعية التي ينظم إليها الفرد باختياره والتي تمثل في الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والأنحازات السياسية، وما شابهها من التنظيمات التطوعية، فهي التنظيمات التي تتوسط العلاقة بين التنظيمات الرسمية للدولة والتنظيمات الأثرية التي يوجد بها الفرد بحكم نشأته، فإن مثل هذا التصور يمكن أن يحاكي بصورة أوضح واقع هذا المجتمع في البلدان العربية.

#### 4. المجتمع المدني كما تريده النخبة العربية العصرية:

من التساؤلات التي يمكن أن تطرح ما مدى ملاءمة المجتمع المدني للتحول الديمقراطي في البلدان العربية؟ والإجابة عن هذا التساؤل اختلفت بشأنه الأطروحتات، فهناك من يرى أن المدينة الحاضرة وبالموازاة مع التجربة الغربية التاريخية لتطور مفهوم المجتمع المدني والديمقراطية وقواه، كانت هي الحاضنة وهو التكوين الاجتماعي وبنيته الثقافية في إطارها والمسماة المجتمع المدني فإن المدينة -الحاضرة العربية-، وهي الحاضنة قياساً ليست كمثيلتها الأوروبية وذلك لأن البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي وثقافته هو الذي بدأ يستحوذ على المدينة العربية وحاضرتها وقوها وثقافتها، وبالتالي فإن تلك المكونات والبنيات الاجتماعية تجعل من فكرة المجتمع المدني فكرة بدون معنى أو فاعلية حتى وإن وجدت. ويتربّ على ذلك عدم الصلة بين هذا المجتمع والتحول الديمقراطي في البلدان العربية. كذلك فإن الدراسة ومن تلك المنطلقات، ترى توظيف فكرة المجتمع الأهلي بدلاً من المجتمع المدني ولاسيما أن فكرة الأهلي تتجاوز الانقسام المدينة -الريف وتحيزاته، وفي الوقت نفسه تدخل عناصر وقوى تقليدية وذات فعالية، والتي يستبعدها مفهوم المجتمع المدني، فالمدن العربية إذن أصبحت متريفة على نحو كبير، مما جعلها تقف بالضرورة عائقاً في طريق التحولات نحو الديمقراطية. لأنها لا يمكن أن تكون حاضنة لمفهوم المجتمع المدني الذي تطور وترعرع في أحضان المدن الأوروبية كونها بنية ذات علاقات اجتماعية وثقافية محددة.<sup>27</sup> وقد انتقد مفهوم المجتمع المدني كونه لا يتسم فقط بالغموض، وإنما أيضاً لكونه لا يتتوافق مع خصوصيات الثقافة والبني الاجتماعية في المنطقة العربية.

<sup>26</sup> عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، المرجع السابق، ص.92.

<sup>27</sup> متوك الفلاح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مرجع سابق، ص.34.

وبالتالي لا يرى محمد عابد الجابري التلازم بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ويقترح مفهوماً بديلاً من المجتمع المدني أسماه المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية.<sup>28</sup> وهذا المفهوم يعده البعض مدخلاً أفضل ولاسيما في الواقع العربي، لأنّه يرتبط بنمط ديمقراطي لا يستلزم تغييراً جوهرياً مسبقاً في التركيب الاجتماعي والثقافي والسياسة السائدة وهو نمط الديموقراطية النخبوية التافسية، وهو نمط متتحرر من رومانسيّة ديمقراطية المشاركة التي ترتبط بتعظيم أهمية المجتمع المدني بها.<sup>29</sup> إذا كان واضحاً الارتباط الوثيق بين نمو وتطور مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، واعتماد كلٍّ منهما على الآخر كسبب ونتيجة فإنه من المهم التطرق لأبرز معوقات تفعيل نشاط هذا المجتمع في الوطن العربي. فهناك أسباب بعضها له علاقة بالمؤسسات نفسها ونشأتها وطريقة عملها وبعضها له علاقة بالحكومات وبعضها له علاقة بالوضع العام في كل قطر عربي على حدة ودرجة التطور السياسي والديمقراطي فيه. إن محدودية دور المجتمع المدني في البلدان العربية في تعزيز التطور الديمقراطي يرجع إلى الطابع التسلطي الاستبدادي للنظم الحاكمة في الوطن العربي، كما يرجع إلى أزمة الدولة الوطنية القطرية في الوطن العربي التي تلقي بتأثيراتها السلبية على هذا المجتمع، وأن ضعف مقومات الديمocracy في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلدان العربية يقلص من إمكانيات تطور هذا المجتمع.

ويتجلى ذلك بوضوح في مظاهر عديدة منها: ضعف الثقافة السياسية الديموقراطية، وتدني قيمة الديموقراطية، فضلاً عن تدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين العرب، وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الطبقة الوسطى في العديد من البلدان العربية، وغيرها من القضايا والمشكلات التي تمثل عقبات أمام عملية التطور الديمقراطي وتدعيم المجتمع المدني في الوطن العربي. هذا إلى جانب ضعف تنظيمات المجتمع المدني نفسه. فهذه المؤسسات تفتقد لآليات البناء المؤسسي فضلاً عن عدم وجود القدرات التي تقود عملية التأهيل هذه المؤسسات وبسبب غياب الشفافية والممارسة الديموقراطية داخل كثير من مؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية فإنها تظل عاجزة عن إحداث الصلاح أو تغيير في المجتمع علاوة على إصلاح أو ضعافها. ومن هنا فإن النظر إلى أوضاع مؤسسات المجتمع المدني، ونتيجة للتحديات العديدة التي تواجهها، وفي مقدمتها القيود المفروضة عليها من قبل الحكومات، وضعف التمويل، وعدم وجود آليات للبناء المؤسسي، وعدم وجود قواعد جماهيرية عريضة لها، في أوساط الناس نتيجة قلة الوعي بجدواها، وأهميتها، وتاثيرها في المجتمع في مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تظل محدودة التأثير، وعاجزة عن الإسهام في الإصلاح المطلوب

<sup>28</sup> العلوي سعيد بن سعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية، مرجع سابق، ص 119.

<sup>29</sup> المرجع نفسه، ص 8.

بمستوياته، السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية<sup>30</sup>. ومن هنا يتضح ضعف العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البلدان العربية. إلا أن مقوله عدم وجود العلاقة بين هذا المجتمع والتحول نحو الديمocracy في البلدان العربية، لا يعني أنه لافائدة مما هو قائم من مؤسسات ما يسمى المجتمع المدني أو بعضها على الأقل، وأنه لابد من تطوير كل ما يؤدي إلى تعزيز بناء الدولة والمجتمع في البلدان العربية.

#### الخاتمة:

- في ختام هذه الدراسة يمكن حوصلة أهم النتائج المتوصل فيما يأتي :
- رغم ذيوع مفهوم المجتمع المدني في الأوساط الثقافية والسياسية العربية، والجهود الحكومية وغير الحكومية في إقامة تنظيماته، إلا أن مفهوم مجتمع مدني عربي لم يتبلور بعد، كما يروج له ويدعوه. إذ من الخطأ الاعتقاد أن وجود هذا المجتمع يقتضي الاكتفاء بالمطالبة به، بل تكوينه يتطلب تضافر عوامل عديدة تكون انعكاساً للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع الذي توجد فيه وت تكون.
  - إن الحديث عن استنساخ فكرة المجتمع المدني على النمط الغربي وإمكانية تطبيقه دون توفر مقوماته من حيث الشكل والمضمون في البلدان العربية، فرضية لا يمكن تحقيقها في ظل أوضاع المجتمع العربي الراهنة، لأنها تختطى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان.
  - في ظل صورة واقع المجتمعات العربية الحالية يصبح الحديث عن مفهوم هذا المجتمع الذي هو نتيجة لعوامل ومحendas خارجية وليس نتاجاً لمعطيات وضرورات التطور الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي في البلدان العربية هو الحديث عن مرحلة تطورية لم تصل بعد إلى ما يتطلبه المجتمع المدني. ذلك أن العلاقات الاجتماعية القديمة المتمثلة في القبلية والعشائرية والأبوية والعلاقات الوظيفية التي تقوم على مبدأ فردية إنسان ككيان مستقل له صيرورته الشخصية، بعيداً عن انتتماءاته وارتباطاته العرقية. تتعارض مع نسق العلاقات التي يقوم عليها المجتمع المدني الحديث.
  - إن المجتمع المدني هو مجتمعاً يأخذ شكله وفقاً للتطور التدريجي الذي يرافق التحول الديمقراطي، أي أن المجتمع المدني هو نتيجة لعملية التحول الديمقراطي، التحول الذي تم بفعل تطور داخلي للمجتمع. ومقارنة هذا مع واقع المجتمع المدني في البلدان العربية يبدي لنا الضعف الواضح في أداء مؤسسات هذا المجتمع التي تتأثر بشكل كبير وينعكس عليها محدودية الخطوات الإصلاحية باتجاه الديمقراطية. حيث تعيش في مجملها رهن التشريعات المقيدة وضعف التمويل المالي ومحدوديته وضعف

<sup>30</sup> العلوي سعيد بن سعيد وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مرجع سابق، ص 339.

بنائها المؤسسي. إذ أن غياب الإصلاح الحقيقي وضعف الديمقراطية في البلدان العربية يساهم في تقزيم دور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني وقد يتعدى ذلك إلى منع وجودها.

- إن مسألة إقامة مؤسسات مجتمع مدني فاعلة ذات دور فاعل في التحول الديمقراطي يتطلب إرساء أسس دولة القانون التي تمثل الحاضنة المحورية لقيام وازدهار المجتمع المدني. و على هذا الأساس فإن أهم ما يجب توفره في حياة هذا المجتمع اليوم هو المؤسسات الدستورية الفاعلة التي يمكن أن تحمي المجتمع المدني و ثقافته من عبث رجال السياسة. وإعادة بناء المجتمع المدني على أسس و مبادئ هذا المجتمع الحديث التي أرسست قواعدها إعلانات و شعارات الحريات المدنية و حقوق الإنسان و مبادئ الديمقراطية.

#### قائمة المصادر والمراجع:

- الجابري محمد عابد، (2000)، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الجابري محمد عابد، (2001)، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الحبيب الجناحي و سيف الدين عبد الفتاح، (2003)، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دار الفكر، دمشق.
- الصبيحي أحمد شكر، مشكلات المجتمع المدني و مستقبله في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998
- العلوي سعيد بن سعيد و آخرون، (2001)، المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- المنصف وناس، (1996)، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، في سليمان الرياشي و آخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- جون ارنبيغ، (2007)، المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين، ترجمة حسن ناظم و علي حاكم صالح، معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق.
- حسن عبد الرزاق منصور ، بناء الإنسان، ط 2، أمواج للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- سربيست نبي، (2006)، المجتمع المدني السيرة الفلسفية للفيسبوك، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية.
- عبد الوهاب حميد رشيد، (2003)، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.
- متروب الفالح، (2002)، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- محمد أبو الفضل إبراهيم بن إسماعيل الزمخشري، معجم المعاني الجامع ، [www.almaany.com](http://www.almaany.com) ،
- ناهد عز الدين، المجتمع المدني، سلسلة موسوعة الشباب السياسي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام.